المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية
اسم الكاتب: د. عادل ياسر ناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2202
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 23:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية

د. عادل ياسر ناصر(*)

المقدمة ...

يشكل الاستقرار بصورة عامة في بعديه الاجتماعي والسياسي أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها كافة المجتمعات الإنسانية في العالم وذلك لما يشكله الاستقرار من انعكاسات ايجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ان ما تمر به المجتمعات العربية في الوقت الحاضر من حروب وأزمات على المستوى الداخلي فضلاً عن العديد من الأزمات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانقسامات في بنية السلطة الحكومية تحت تأثير الشرعية أو عدم الشرعية هو أبعد عن الاستقرار حيث عانت أغلب المجتمعات العربية من عدم الاستقرار طيلة فترة ليست قصيرة من الزمن وكانت أحد الأسباب الرئيسية في تلخصها عن بقية المجتمعات في العالم أو في المنطقة الإقليمية في أضيق الحدود بالرغم من امتلاكها لكافة المقومات المادية من الثروات الطبيعية والبشرية ولكنها لم تستطع توظيف تلك الثروات في بناء استقرارها وتقدمها لأسباب تتعلق بطبيعة تركيب السلطات السياسية الداخلية والخارجية فضلاً عن الانقسامات السياسية التي تعاني منها هذه السلطات وعدم الوفاق الجماعي على وجودها الشرعي وكذلك ضعف بنيتها السياسية والهيكلية.

ان مشكلة عدم الاستقرار في المجتمعات العربية لا يمكن ربط ابعادها في المجالات الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية بل يتعدى ذلك الى تأثيراتها النفسية في المجالات الديمقراطية وحقوق الانسان والاتجاهات الفكرية وكذلك عدم الاطمئنان النفسي وتشتت الفكر وعدم الاتساق الذهني والتواصل الفكري لدى المواطن العربي بصورة عامة .

لقد مثل عدم الاستقرار في المجتمعات العربية حالة أضطراب في نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية سواء أكانت بصفتها الرسمية أو غير الرسمية حيث هدد قيم المجتمع ونسيج بنائه الداخلي ومؤسساته البنيوية الأمر الذي دفع بأفراد المجتمع الى المطالبة بإعادة استقرار النمط المهدد أو ردع مسببات عدم الاستقرار.

ان عدم الاستقرار الذي تعاني منه أغلب المجتمعات العربية في الوقت الحاضر له انعكاساته على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي غالبا ما تكون أسبابها الاساسية عدم فعالية السلطات السياسية أو انحيازها الفئوي أو الطائفي أو عدم تمثيلها لارادة افراد المجتمع وهذا ما اتصفت به أغلب المجتمعات العربية سواء كان ذلك في اليمن أو مصر أو تونس أو ما عانى منه مجتمعنا العراقي من ظروف عدم الاستقرار الناتجة عن الحروب المتكررة أو التخلف في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والذي كان أحد أسبابه فشل السلطات السياسية المتعاقبة في العراق في قيادة المجتمع حيث لم تستطع ترجمة قراراتها السياسية وفق الارادات الشعبية والجماهيرية أو تحقيق اهدافها الوطنية المشروعة في الحرية والكرامة الانسانية .

أهمية البحث :

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية .

مما لا شك فيه ان الاستقرار بصورة عامة فضلا عن التماسك الاجتماعي يمثل صمام الامان في أي مجتمع في وجوده وتقدمه وبنائه الداخلي حيث عادة ما تكون المجتمعات المستقرة أكثر نموا وتطورا من تلك المجتمعات الغير مستقرة وفي ذلك يذكر (صامويل هنتكتن) في كتابه الموسوم (النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة) ومن خلال موازنته بين تلك المجتمعات التي تتميز بالاستقرار وتلك الغير مستقرة إذ تتصف الاولى بالاجماع والتواصل والمشروعية والتي تنعكس على تقدم المجتمع وتحقيق انجازاته التنموية والحضارية، كما ان حالة الاستقرار تجعل المجتمع أكثر قدرة على التنمية والتقدم ومواجهة التحديات الخارجية والداخلية من العدوان أو الكوارث الطبيعية أو الازمات الاقتصادية والسياسية .

ان حالة الاستقرار تعتبر الشرط الاول لمواجهة تحرير المجتمع من التخلف بكل اشكاله إذ يهدف الاستقرار الى البناء النفسي للانسان ويرتقي بالبناء الروحي والمادي له لكي يتعامل مع العصر بكل تطلعاته ومتطلباته الاجتماعية والسياسية والثقافية .

كما ان الاستقرار هو الذي يحدد عملية التوازن في المصالح السياسية والاجتماعية للمجتمع في حين يكون التمزق والتناحر والتجزأة سمة المجتمعات الغير مستقرة مما يجعلها تعيش حالة من التفكك والتخلف في كافة الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتسودها حالة من الفوضى والاضطراب في مرافقها العامة والخاصة وانهيار في قيمها المادية والحضارية .

ان المجتمعات العربية عانت من عدم الاستقرار لفترة طويلة من تاريخها السياسي نتيجة عوامل عديدة يأتي في مقدمتها وقوع أغلب هذه المجتمعات تحت السيطرة الاستعمارية لفترة طويلة من الزمن فضلا عن هشاشة سلطاتها السياسية وعدم فعاليتها في تحقيق ادوارها الوظيفية التي تقوم بها مثل التفوض أو الحرب وادارة الازمات سواء في الداخل أو الخارج [1] فضلا عن كيفية تنظيم المجتمع وعدم قدرتها على احتواء الصراعات الداخلية أو تعزير البنية الداخلية من خلال التوظيف المعتدل للقوة وضمان المشاركة السياسية والايمان بالتداول السلمي للسلطة وعدالة توزيع الثروات وموازنة الحقوق والواجبات واحترام حقوق الاقليات وضمان العدالة الاجتماعية.

مفاهيم البحث :

الاستقرار في اللغة مشتق من الفعل أستقر ويعني الثبات والسكون في الوضعية العامة من حيث الشكل والمكان، والاستقرار في المعنى العام يعني الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب أو التبدل السريع[2].

وهنالك عدة تعاريف للاستقرار والذي يمكن ان نقسمه الى قسمين أساسيين هما : الاستقرار الاجتماعي والاستقرار السياسي، فلا يمكن ان يكون هنالك استقرار تام في المجتمع ما لم يكن هذا الاستقرار عام وشامل في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية .

اولا– الاستقرار الاجتماعي:–

لقد ذكر علماء الاجتماع وأخصائيو الفلسفة الاجتماعية عدة مفاهيم للاستقرار الاجتماعي، ولعل أهم تلك التعريفات والمفاهيم التعريف الذي ينص على ان الاستقرار الاجتماعي هو " حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع

([1]) **فتحي العفيفي ، السلطة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي العدد ( ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ( ) ( ).**

([2]) **مسعود جبران الرائد ، المعجم اللغوي العصري ، دار العلم للملايين ، ط (بيروت ، ( ) ( ) .**

وتجعله قادرا على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة للحالة السليمة التي يمر بها نتيجة للتوازن الاجتماعي بين القوى والاحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع"[٣].

وهناك تعريف آخر للاستقرار الاجتماعي حيث يعرف بانه " المجال الذي يستطيع فيه المجتمع ان يعمل ويتفاعل مع المجتمعات الأخرى دون وجود أية معوقات أو قوى تحول دون ذلك أي قدرة المجتمع على العمل والفاعلية دون وجود معوقات خارجية تمنع المجتمع على العمل والفاعلية . أي دون وجود معوقات خارجية أو داخلية تمنع المجتمع ممن اداء المهام الملقاة على عاتقه أو المطلوبة منه كمجتمع يتفاعل في النشاط الانساني والحضاري مع بقية المجتمعات في العالم[٤].

ثانيا– الاستقرار السياسي :-

أما الاستقرار السياسي فهو جزء من الاستقرار الاجتماعي العام، الا ان الاستقرار السياسي يتعلق بأستقرار المؤسسة السياسية بما تنطوي عليها من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وما تنطوي عليها من أحزاب سياسية وأيدلوجيات ، ومعارضة سياسية في حين ان الاستقرار الاجتماعي يكتنف البناء الاجتماعي برمته ونظمه المؤسسية والسياسية ، ومن هنا فأن الاستقرار السياسي هو جزء لا يتجزأ من الاستقرار الاجتماعي[٥].

وعموما فأن هنالك العديد من المفاهيم والتعاريف للاستقرار السياسي فقد يعرف الاستقرار بأنه :

حالة التوازن بين الدولة والدول الاخرى التي تتعامل معها على الصعيد الخارجي الا ان ما ينطبق على الداخل ينطبق على الخارج فحالة التوازن ينبغي ان تكون موجودة ما بين الدولة وافراد المجتمع والمؤسسات التي يمثلها لكي يكون هناك استقرار داخلي كما أن حالة التوازن ينبغي ان تقوم بين الدولة والدول الأخرى لكي تكون هنالك حالة من الاستقرار في المجتمع بصورة عامة.

إذ ان وجود الاستقرار الداخلي والخارجي سوف يؤثر في حالة الاستقرار السياسي ، والتي يمكن ان تحققها دولة ما خلال فترة زمنية محدودة[٦]. وعموما فإن الاستقرار السياسي مفاده " بانه الحالة التي تكون فيها الدولة وافراد المجتمع في حالة تفاهم وتراضي من قبل الشعب للسلطة السياسية بحيث لا يكون هناك مجال للعنف السياسي في المجتمع أو وجود استبداد من قبل السلطة السياسية فضلا عن سيادة القانون والنظم الدستورية الشرعية، وكذلك وجود حالة من التعاون واحترام السيادة بين الدولة والدول الاخرى إذ ان هذه الحالات تقود الى الاستقرار السياسي الذي يعد عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتنظيم مؤسسات المجتمع.

ان الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي مجتمع لا يمكن ان يتحقق بصورته الكاملة من غير سيادة روح التماسك الاجتماعي حيث أن أي مجتمع من المجتمعات في العالم لابد ان يتألف من عدة فئات اجتماعية سواء اكانت دينية أو اجتماعية أو طبقية أو سياسية.

أن درجة التماسك الاجتماعي عادة ما يعبر عنها من خلال درجة الترابط بين فئات المجتمع، أذ أن قوة الجذب والترابط بين الفئات الاجتماعية تجعل أعضاء المجتمع في حالة تفاعل وانشداد تجاه أعضائها بحيث يؤدي هذا

( ) **Firth, R. Elements of social organization London,** , **p.** . .

( ) **Gertn, H. and Mills character and social structure, New York,** , **p. p**

( ) **احسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعي والطبقية ، بيروت ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،** ( ) .

( ) **Jones P.K. International Relational and polities, London, the modern press,** , **p.** . .

التفاعل الى سلسلة من العلاقات الاجتماعية الايجابية التي تدعم صفوف المجتمع وتحافظ على درجة تماسكه وبالتالي استقراره السياسي والاجتماعي[٧].

ان عوامل التماسك في المجتمعات العربية في جوانبها التاريخية والحضارية والاجتماعية هي أعلى بكثير من درجة التفرقه فالمجتمع العربي تميز بوحدة العقيدة والتاريخ والدين والقيم الأجتماعية والحضارية والنضال المشترك ضد القوى الخارجية والاستعمارية فضلاً عن عامل اللغة والعادات الاجتماعية ووحدة الشريعة والاهداف المشتركة .

نظريات الاستقرار :

لقد تحدث بعض المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية عن بعض النظريات التي فسرت عملية الاستقرار التي تحظى بها الدولة والمجتمع ويمكن أجمال هذه النظريات بنظريتين أساسيتين هما :

أولا– النظرية المستكنة :

تنظر هذه النظرية الى الأستقرار في المجتمع من وجهة نظر التحدي والاستجابة والعلاقة بينهما، أي أن هناك أستجابة فعلية موازنة لطبيعة التحدي الذي يواجه الاستقرار ، اذ ان الدولة قد تكون مستقرة لأن التحديات تظهر لزعزعة أستقرارها تكون ضعيفة وغير مؤثرة لذلك تحتاج الى أستجابة ضعيفة، والدولة هنا تكون مستقرة آلان في أستطاعتها ان تستنفذ طاقات كبيرة للتغلب على تحديات كبيرة تواجه استقرارها، وكلا الامرين ينتج الحالة ذاتها من الاستقرار وفي هذه النظرية تبقى الاستجابة[٨] منطلقة من مصدر واحد وهو الدولة في حين أن التحديات التي تواجه الاستقرار قد يأتي من مصادر مختلفة وهي تنقسم وفق تصنيفات ومصادر متعددة منها تحديات خارجية وتحديات داخلية، حيث تمثل التحديات الخارجية بعض الدول الطامعة والقوى الكبرى والاحداث العالمية سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في حين تمثل التحديات الداخلية المصاعب والازمات التي تواجه الدولة من الداخل ((الانحراف، البطالة ، الفساد الاداري، زيادة معدلات الجريمة)) والتي تتجسد بردود فعل طبقية أو سكانية محدودة تمثل واجهة سياسية أو أجتماعية أو مهنية أو طبقية .

ان الاستقرار وفق هذه النظرية هو أستقرار مستكن وهو يتحقق عن طريق مواجهة التحديات أو الضغوط التي يتعرض لها المجتمع سواء من الداخل أو الخارج وكيفية الاستجابة لهذه التحديات[٩].

ثانيا– النظرية الديناميكية:

تتناول هذه النظرية أستقرار الحركة بكامل مفاصلها في الدولة وتفسر الاستقرار بالعمليات الكامنة في المجتمع ذاته، والتي تحول الاحداث التغيرات التي تهدد استقرار المجتمع الى طاقات تحفظ هيكلة المجتمع. والاستقرار الديناميكي يأتي من أستباق التحديات والضغوط التي يواجهها المجتمعات من خلال تفاعل المؤسسات والوظائف التي تؤديها تفاعلاً ايجابيا فتكون التماسك الداخلي الذي ينعكس على عملية الاستقرار العام في المجتمع ، ان هذه النظرية تنظر الى عمليات التغيير والتطور في المجتمع بعقل وحكمة في سبيل الوصول الى الهدف المنشود[١٠] كما ان هذه النظرية تنطلق من اراء عالم الاجتماع باريتو الذي يرى ((بان الاستقرار يعمل على مواجهة التغيرات في المجتمع ويعمل على تحقيق نحيازاته بصورة أيجابية وان الاستقرار يؤدي الى سعادة المجتمع أكان ساكنا أو متحركا)).

( ) **عبدالجليل الطاهر ، مسيرة المجتمع ، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي ، المكتبة العصرية، صيدا بيروت،) . ( )).**

( ) **وليام زارتمان : بحث مقدم الى ندوة الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة، ج ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية ، ايطاليا،) .**

( ) **المصدر نفسه ، ص) .**

( ) **ابراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، .**

منطلقات الاستقرار وعدم الاستقرار في المجتمعات العربية :

لو بحثنا في ظاهرة الاستقرار في بعديه الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية لوجدنا أن هذه الظاهرة لم تحظى بوتيرة واحدة أو منطلق متساوي، ومن ذلك فانه ما يعد استقرارا سياسيا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع أخر وعلى سبيل المثال فقد تنطلق مظاهرات جزئية في دولة ما قد لا يعادله خروج مظاهرة سياسية في دولة أخرى وذلك باختلاف درجة ا لتطور والوعي السياسي فضلا عن طريقة تعامل السلطة مع ذلك الحدث، وذلك لما يشكله هذا الفعل من ضغط سياسي على المجتمع أو السلطة السياسية .

ان الاستقرار بصورة عامة عادة ما يخضع الى درجة التأثير والنسبية عبر كل مرحلة من تاريخ المجتمع ويتأثر كثيرا بانماط البنية السياسية وألاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع ، والى طبيعة تركيب وبناء النظام السياسي، ونوع الحكم السياسي الذي يمارسه فضلا عن انماط الاتصال والتغير الذي يتعرض له المجتمع ، كون ان الاستقرار يعبر عن محتوى سياسي واجتماعي وثقافي خاص به ، وهو يتفاعل مع أتجاهات السلطة التي عادة ما تكون من خلاله محكومة بعوامل داخلية وخارجية تتعرض من خلالها الى هزات سياسية أو اقتصادية ذات فعل سلبي قد تعرضها الى تصدع في استقرارها بصورة عامة .

ان الاستقرار السياسي والاجتماعي بمدلوله الاخلاقي والسياسي يمثل حالة ألتضامن والتماسك داخل الدولة في مختلف مؤسساتها البنيوية والوظيفية حيث ينعكس ذلك على المجتمع بكل مؤسساته من خلال المواقف والادوار والتأثيرات التي تقوم بها السلطة السياسية كونها تمثل العنصر الرئيسي والهام في قيادة الدولة والمجتمع .

من ذلك نجد علاقة السلطة السياسية بالاستقرار السياسي هي علاقة تبادلية وترابطية لا يمكن فصل أحداها عن الاخرى ، أذ ان الدولة تمثل كيان محدد بعناصره التي تستند عليها في وجودها وهي أتجاهات عقائدية وأيديولوجية نابعة من تراث وتاريخ المجتمع الذي تنطلق منه وأن من واجبات الدولة الأساسية هو حماية كيانها الجغرافي والبشري وصيانة تاريخها الوطني أولا ثم رعاية وحماية مصالح الأفراد التابعين لها ثانيا والحفاظ على تراثها القيمي والاجتماعي من خلال بناء مؤسسات ومراكز ذات فاعلية أيجابية وبمواصفات تستطيع من خلالها تنظيم شؤون الدولة وايجاد حالة من الاستقرار فيه[11].

من جانب آخر نجد هنالك علاقة وثيقة ما بين أستمرار السلطة السياسية وديمومتها ووجود حالة الاستقرار في المجتمع ، اذ ان السلطة السياسية لا يمكن ان تحقق حالة الاستقرار والديمومة ما لم تستند الى أسس ومقومات تتضمن الكفاءة والقدرة والفاعلية والاستمرارية والعمل على تطوير مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا لا نجده في اغلب المؤسسات السياسية في مجتمعاتنا العربية اذ أن أغلب هذه المؤسسات عادة ما تعمل وفق ارادة السلطة وتكون خادمة لها اكثر مما هي مؤسسات خاصة للشعب والجماهير وخادمة له، بل ان بعض المؤسسات العامة هي مؤسسات سلطوية مما يحرم الجماهير من خدماتها وهذه الصورة أكثر ما نجدها في المؤسسات الامنية والاعلامية بصورة خاصة .

أغلب السلطات السياسية العربية لم تستطع بناء أسس ومقومات الاستقرار المنطقية والعملية التي تكفل لها عناصر النجاح والاستقرار والتوافق مع القوى والتيارات السياسية المكونة للمجتمع كما أن بعض السلطات السياسية قد تلجأ الى فرض حالة الاستقرار الظاهري من خلال الفعل السلطوي والقهري، وهي بذلك قد تحقق حالة وقتية ومظهرية من الاستقرار المبني على القوة الا انها تعكس في جوهرها عن وضعية عدم الاستقرار، في وضع كامن يعبر عنه

( ) مارسيل بريلو ، علم السياسة ، ترجمة محمد الرجاوي، منشورات عويدات ، بيروت ، ( ) ( ).

بحالات من الارتداد والثورة وهذا ما نلاحظه بصورة ظاهرة في معظم الانظمة السياسية العربية سواء في العراق قبل الاحتلال أو في اليمن أو ليبيا أو تونس قبل أنتفاضات الربيع العربي .

أن حالة الاستقرار التي توهمت بها بعض الشعوب العربية لفترة من الزمن لم تكن نابعة عن أسس طبيعية وفي وضع السلطات السياسية العربية الطبيعي والشرعي لفعاليتها وكفاءتها ووجود عناصر الرضى والتوافق عليها من قبل الشعب وأنما كان لطبيعة قيام السلطة بتحجيم وضرب القوى الشعبية الساعية الى التغيير والتي لديها شكوك في وجود شرعية السلطة وفعاليتها الايجابية ولذلك فأن حالة الاستقرار وفق الاحتمالات المتعددة للفعل السلطوي يتضمن في اطارها مقومات وعناصر كامنة لعدم الاستقرار والتي سرعان ما تنفجر على شكل عنف أو توترات سياسية[١٢]من شأنها تهدد عملية الاستقرار بصورة عامة في المجتمع.

ان ما يهدد الاستقرار في المجتمعات العربية هو اتسام أغلب السلطات السياسية العربية بالسمات الدكتاتورية والاستبدادية وممارسة درجة عالية من التسلط ضد القوى المعارضة لها حيث تتسم هذه السلطات بالشمولية والتي يمتد أشرافها بصورة عامة على جميع أوجه النشاط الفردي والجماعي في جوانبه العامة والخاصة فلا يوجد أي نشاط للفرد أو الجماعة خارج أطار أشرافها ورقابتها حيث تتضاءل قيمة الفرد امام السلطة ويتم الضغط على أوجه النشاط السياسي والثقافي الاجتماعي ضمن أطار السلطة .

إن الواقع الاستقراري للمجتمعات العربية كان ولا يزال لم يصل بمعناه الاصطلاحي أو الفعلي الواقعي بل أن هذه المجتمعات عانت من عدم الاستقرار بفعل تمركز السلطة وقيام الثورات والانقلابات المستمرة والتي هددت الاستقرار في صميمه إذ أننا لو القينا نظرة سريعة على الوضع السياسي في العراق لمدة نصف قرن لوجدنا انه قد عانى من عدم الاستقرار لفترة طويلة من تاريخه السياسي من خلال حصول العديد من الانقلابات والحركات السياسية التي اثرت على الوضع الاستقراري فقد وقعت في المدة الواقعة بين عام لغاية عدد من الثورات والانقلابات العسكرية والحروب ابرزها انقلاب بكر صدقي عام) ثم حركة رشيد عالي الكيلاني عام) ثم وثبة كانون) وانتفاضة عام) وأخرى في عام) وبعد ذلك ثورة تموز عام) ثم انقلابين عسكريين عام) وعام) ثم ثورة تموز عام) بالاضافة الى العديد من الازمات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبعد ذلك استمرار التوترات الداخلية والصراعات على السلطة بصورة معلنة أو غير معلنة ثم احداث) في الشمال وصولا الى الحرب العراقية الايرانية التي استمرت اكثر من ثمان سنوات ثم حصارا شاملا استمر طيلة فترة التسعينات مع حرب دولية من جراء احتلال الكويت عام) ثم احتلال العراق من قبل القوات الامريكية عام) وصولاً الى توترات داخلية وتنامي ظاهرة الارهاب وفقدان الامن والاستقرار .

أن النموذج العراقي في الاستقرار هو نفس النموذج في لبنان من خلال اندلاع الحرب الاهلية والتي استمرت منذ عام) ولغاية) هكذا في حرب اليمن أو الصراع في الصومال أو التناحر السياسي في سوريا ومصر وتونس– سواء قبل أو بعد ثورات الربيع العربي .

وفي مضمون السلطات السياسية العربية وتأثيرها في عملية الاستقرار في بعديه الاجتماعي والسياسي ، نجد أن بنية السلطة وطبيعة تركيبها ونظامها السياسي يلعب دورا اساسيا في عملية الاستقرار وهذا ما ذهب أليه العلامة دوركهايم، أذ اعتبر ان السلطات التي تؤمن بالمشاركة السياسية والمبادئ الديمقراطية وأستغلال الموارد وأحترام الابداع الفردي وخلق حالة من التنافس ضمن أسس الكفاءة والجودة التي تقر الافضلية فتكون مجتمعات اكثر استقرارا كما تمتاز

( ) **حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،**) .

بتطور سياسي واقتصادي . وهو بذلك أوجد نظرية الاستقرار مضادة لنظرية كارل ماركس التي تتبنى عملية الصراع الطبقي اساسا للتغيرات التي تحصل في المجتمع وصولا الى حالة من أستقرار المجتمع وذلك عن طريق حسم هذا الصراع للقوى التي تعمل باتجاه التغيير وتحقيق غاياته المنشودة .

أن أغلب السلطات السياسية في مجتمعاتنا العربية تركز على الاستقرار الذي يصنع وضعا من الثبات والجمود في مفاصل الحياة اليومية والمؤسسات الاجتماعية، وهذا مفهوما خاطئا للاستقرار إذ أن الاستقرار في معناه العام هو ان لا تؤدي عمليات الإدارة والممارسات الوظيفية للسلطة السياسية الى أحداث اضطرابات تسهم في تغييرات سياسية وجوهرية في البنية الهيكلية للمجتمع تنعكس على استقراره وأمنه الداخلي وقوة تضامنه وتماسكه الاجتماعي[١٣].

ان منطلقات الاستقرار وقواعده لم تكن واضحة في المجتمعات العربية بصورة عامة، بل ان هذه المجتمعات قد انقسمت ما بين مجتمعات ديناميكية متغيرة بفعل العمل الثوري ومجتمعات ساكنة بفعل السمة القبلية والعشائرية الطاغية على المؤسسة السياسية ، حيث كانت المجتمعات الاولى هي أكثر المجتمعات عرضة لعدم الاستقرار بالرغم من ان هذه المجتمعات قد عانت لفترة طويلة من هيمنة الظاهرة الاستعمارية حيث تعرضت الى سيطرة تيارات خارجية عديدة من فارسية وعثمانية استمرت اكثر من أربعة قرون ثم سيطرة غربية تمثلت بالاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي للأجزاء عديدة من الوطن العربي حيث حصلت بعض المجتمعات العربية بعد حركات ثورية تحريرية طويلة على استقلالها، ولكنها مع الاسف الشديد تحولت هذه القوى الثورية الى سلطات استبدادية دكتاتورية ولم تكن سلطاتها السياسية تتميز بأسس قوية ومبدئية تؤطرها ويدعمها رضى الشعب بالاضافة الى عدم قدرتها في بناء مؤسسات بنيوية اجتماعية وسياسية رصينة ذات كفاءة تمكنها من تفعيل وتجسيد القرار السياسي للسلطة واتجاهه في صالح الاغلبية من الشعب .

ان من كان يميز المجتمعات العربية بصورة عامة هو عدم الاستقرار من خلال حدوث الانقلابات العسكرية المتكررة ، كما في العراق والسودان وسوريا فضلا عن عدم التداول السلمي للسلطة أو اجراء انتخابات حرة ونزيهة واحترام حقوق الانسان واعطاء حرية الصحافة والسماح لمؤسسات المجتمع المدني بالعمل بكل حرية بالاضافة الى استشراء الفساد السياسي والاداري وعدم ضمان حقوق الاقليات وأمن المواطن او توزيع الثروات بصورة عادلة وايجابية ومنع الحريات وتأسيس الاحزاب السياسية او قبول المعارضة الحزبية العلنية وبالرغم من ذلك فاننا يمكن ان نلمس استقرار بعض المجتمعات العربية بصورة أكثر وضوحا وخصوصا بعض المجتمعات الخليجية وهذا الاستقرار قد استند على عوامل عديدة . يمكن اجمالها على النحو الاتي :

اولا- اعتماد البنية الاجتماعية والنظم السياسية لهذه الدول على البنية التقليدية والقبلية وعدم اختراقها ثقافيا وسياسيا مع التزاوج في هذه البنية بين التقليدية والحداثة بتأثير عوامل الانفتاح لهذه الانظمة على المجتمعات الاخرى . مع المحافظة على قيمها الاجتماعية والحضارية [١٤].

ثانيا- انساق الهيكل القيمي والاجتماعي لمعظم مجتمعات هذه الدول مع الانظمة الوراثية الملكية واتخاذها الشكل الابوي التقليدي وارتباط السلطة السياسية مع الفئة الاكثر فعالية من ابناء الشعب وتحقيق تطلعاتها واهدافها .

ثالثا- سعي بعض هذه الانظمة لهذه الدول بمحاولات لتحديث السلطة السياسية وتوسيع المشاركة السياسية من خلال تبنيها نظاما برلمانيا يقوم على الانتخاب والتمثيل الشعبي وممارسة الوظائف التشريعية والرقابة على السلطة.

( ) **المصدر السابق ، ص**) (.

( ) **اثناء فواد عبدالله ، آليات التغيير في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط** : .

رابعا- تبلور التكوينات الاجتماعية والاثنية بصورة موحدة ومتماسكة .

خامسا- التوسع في مجال الخدمات العامة والقضاء على البطالة ونشر مظاهر الرفاهية واتاحة مجال الحراك الاجتماعي امام مختلف شرائح المجتمع .

سادسا- انتشار التعليم بكافة درجاته والقضاء على الأمية وتوفير السكن الملائم لجميع فئات المجتمع[١٥].

سابعا- قبول افراد المجتمع بشرعية السلطة التي تستند على المبررات التقليدية.

أن هذه العوامل مجتمعة قد جعلت هذه الدول تحقق درجة من الاستقرار في بعديه الاجتماعي والسياسي ولكن مما يؤخذ على هذا الاستقرار ان القاعدة المادية الضخمة التي تتمتع بها هذه الدول من جراء العائدات النفطية الهائلة وضآلة حجم السكان والتي وفرت الدعم والإسناد لهذا الاستقرار لم يصاحبها من الناحية الأخرى تحقيق بعض الممارسات الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والسماح بوجود الأحزاب السياسية في السلطة السياسية الى جانب نمو الطبقة الوسطى الصغيرة وظهور طبقة البروليتاريا الهلامية في بعض هذه الدول والتي اصابها نوع من التهميش والسلبية السياسية مما حدا ببعض القوى السياسية الى القيام باعمال مسلحة .وهذا ما ظهر في الاونة الاخيرة في البحرين والمملكة العربية السعودية مما هدد عملية الاستقرار بصورة عامة [١٦].

أن من اسباب اتصاف المجتمعات العربية بعدم الاستقرار يرجع بالدرجة الاولى الى طبيعة تركيبة السلطات السياسية في هذه المجتمعات وعدم اكمال هيكلها السياسي ضمن الابعاد الموصوفة للسلطة التي استقرت وراء مجتمعات تعاني من وطأة الاحتلال والتخلف وشيوع بعض التقاليد والقيم والتي لم تراعي في بداية تشكيلها بلورة وارساء المؤسسات السياسية والوظيفية والادارية التي يمكن ان توفر الضمانات والمقومات الاساسية لادارة الدولة والمجتمع. اذ ان السلطة السياسية في معظم المجتمعات العربية قد اتخذت منحا تقليديا قبليا واتجهت الى ادخال بعض الصيغ اللارسمية ذات الابعاد الشخصية في تكويناتها وبصيغة تبعد عن المفهوم السائد للمؤسسة السياسية أو السلطة الرسمية . اذ ان اللارسمية قد تغلغلت داخلها اذ كانت العلاقات الشخصية والعائلية تجد لها القوة المركز والنفوذ في المؤسسات الاساسية للسلطة وهي تحاول التسلل للمناصب الحكومية من خلال دمج الهياكل الرسمية بالهياكل العشائرية والقبلية .

لقد غلبت العلاقات العشائرية والشخصية على ادارة الدولة في اغلب المجتمعات العربية حيث نجد ذلك واضحا ليس في الانظمة الملكية التقليدية -كما هو الحال- في السعودية — آل سعود أو في الكويت — آل الصباح أو في قطر — آل حمد — بل في بعض الانظمة التي تتبنى الانظمة الجمهورية —كما في العراق المحصورة في الاتجاهات المناطقية والعشائرية أو في ليبيا كما هو عشيرة (القذافية) أو في سوريا نقل السلطة من الاب الى الابن وهكذا فقد شكلت العشيرة في السلطة السياسية في اغلب الدول العربية قاسما أساسيا في ادارة الدولة بل نافست السلطة على الاولاء والهوية . كونها خضعت الى الاستقرار والديمومة أكثر من السلطة السياسية بفعل طبيعة العلاقات القرابية القوية في العشيرة ولكون الانتماء لها له خصوصية الاجتماعية والتي يحرص عليها كل فرد لانه يعتقد بان العشيرة تمثل له الانتماء الحقيقي وتعمل على المحافظة على كيانه ووجوده وتفرده في ظل ضعف الهوية الوطنية أو عدم قدرة السلطة السياسية على ترسيخ مفاهيمها من جراء عدم وضوحها في بنية السلطة نفسها[١٧].

( ) نفس المصدر السابق ، ص s .

( ) ولاء علي البحيري ، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي في التسعينات ، الاسباب والتداعيات – مجلة المستقبل – بغداد العدد(() كانون الثاني :) .

( ) السيد رضوان ، الصراع على مستقبل العراق ، الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي ، مجلة المستقبل العربي العدد . ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، . .

كما أن ما ميز السلطات السياسية في اغلب الدول العربية أن جميع هذه السلطات كانت تسعى الى تثبيت اركانها والمحافظة على السلطة بالدرجة الاساس وليس تثبيت وطن او بناء دولة متكاملة ، ووفق ذلك فقد كانت العلاقات اليومية والمعاملات الرسمية تأخذ جهدا كبيرا في كيفية ارساء وتثبيت دعائم السلطة والقبض عليها من غير رفع هذا الدور الى تثبيت دعائم الاستقرار وتلبية احتياجات المواطن . والدليل على ذلك أن اغلب السلطات السياسية في المجتمع العربي لا تقوم بأي انجاز وخصوصا على النهج الديمقراطي أو المشاركة السياسية الا بعد قيام المظاهرات المطالبات من قبل القوى الوطنية او الفئات المحرومة من قبل الشعب والتي غالبا ما ترمي من خلالها الى تمركزها في السلطة بالدرجة الاولى .

أزمات الاستقرار في المجتمعات العربية :

ان معظم المجتمعات مهما تكن طبيعة الحكم فيها أو توجهاتها السياسية أو الايدولوجية، فانها تسعى الى بناء أستقرارها من خلال تأكيدها على دور سلطاتها السياسية ، والفعاليات أو الازمات التي يمكن ان تعالجها للوصول الى أستقرارها السياسي وألاجتماعي .

لقد ذكر " لسيان باي " في كتابه الموسم " اوجه النمو السياسي" بعض الازمات التي يمكن ان تقوم به المجتمعات عبر مؤسساتها السياسية والاجتماعية لتحقيق أستقرارها بصورة عامة والتي يمكن أيجازها على النحو الاتي :

اولا – أزمة الهوية :

يعرف المفكر الفرنسي (اليكس ميكشللي)الهوية بانها (منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية والتي تنطوي على خاصية الاحساس بالهوية والشعور بها) [١٨] وفي تراثنا الفكري هناك تعريفات عديدة للهوية ، إذ يعرفها (الجرجاني) بانها (الأمر المتعقل من اذ امتاز عن الانحياز) أما (الفارابي)فيعرف الهوية بانها (الشيء عينه وتشخيصه وخصوصيته ووجود المنفرد الذي لا يضع فيه اشراك) ومفهوم الهوية يدل على الرمز المشترك الذي يحمله كل افراد الامة التي تولد التماسك والاندماج والتضامن وهي ثوابت أساسية في عوامل الاستقرار .

أن الهوية في اطار هذا المفهوم تتميز بطابع الشمولية ويشكل الانتماء عنصرا من أهم عناصر الهوية ، اذ أنها كيان يجمع بين انتماءات متكاملة، والشيء الابرز في المضمون المعنوي للهوية انها تمنح افراد المجتمع الامن والاستقرار والاهداف المشتركة .

أن المجتمعات في العالم كافة تسعى الى تأكيد هويتها ومعرفة ما تطمح اليه من أماني وأهداف وما تسعى اليه من أنجازات في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية وعلى المستويات الفردية والجماعية كافة، اذ تؤكد على هويتها التي تتمسك بها لكي تعطيها الخصوصية المتميزة بين الامم . ثم معرفة المجتمع نفسه من الحداثة والتقليد والى أيهمها يحسم وجوده وانتمائه وبمعنى هل يحافظ على هويته التقليدية والتي عرف من خلالها؟ أم يسعى الى تبني قيم وثقافة جديدة .

ومن ذلك فان الصراع الذي نشأ في المجتمع العربي ما بين الثقافة التقليدية والثقافة الوافدة قد ساهمت في عدم استقرار المجتمع وتهديد هويته ونسيجه الاجتماعي،وهنا يأتي أهمية تحديد أزمة الهوية من خلال حسم الصراع ما بين الثقافتين الوافدة والأصلية، وهذا الصراع يولد ما اسماه العلامة ماكس فير بالثقافة الرسولية [١٩].

( ) **برتوان بادي ، بيار بيرتيوم ، سوسولوجيا الدولة ، ترجمة: جورج عبدالله وجورج ابي صالح ، مركز الانماء القومي، بيروت ،** : .

( ) **حسن صعب، علم السياسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ،** ( ) .

حيث عادة ما تخلق حالة من عدم الاستقرار في المجتمع من خلال سقوط الثقافة المحلية امام الثقافة الوافدة للمجتمع، اذ تنشئ منه عصبة قومية حادة أو ما يسمى نزعة رسولية جامحة من شأنها ان تخلق حالة من التوتر والعصبية تنعكس سلبا على طبيعة الاستقرار في أي مجتمع ، اذ يستمر هذا التوتر وعدم الاستقرار الى ان يحدث انسجام وتوافق ما بين الثقافتين الوافدة والمحلية أو يحل الجديد محل القديم بشرط ان يخلق حالة من التوافق والانسجام في الثقافة الجديدة حيث تسعى هذه الثقافة الى خلق عملية التجانس الثقافي الذي يحقق نوع من الاستقرار في المجتمع .

أن ما يجعل ازمة الهوية عاملاً حاسماً في عملية الاستقرار في المجتمعات العربية هو أن اغلب هذه المجتمعات تتكون من جماعات عرقية أو دينية او ثقافية تنعكس في اتجاهاتها وثقافتها على الاتجاهات السياسية حيث تصبح الهوية عاملاً حاسماً في عملية الاندماج الاجتماعي، وعلى هذا الاساس فان عملية دمج هذه الانتماءات من [٢٠] اجل الوصول الى هوية مشتركة وعامة تأخذ مصالح هذه الجماعات بانتماءاتها الثقافية والعرقية والدينية ، وهذا لا يعني أزالة أو تهميش الانتماءات الفرعية بقدر ما تعني عدم التعارض بين الهوية الفرعية والهوية المشتركة، وفي ضوء ذلك فان المجتمعات العربية يجب ان تعمل من خلال مؤسساتها الرسمية في جعل الهوية الفردية جزءا من الهوية المشتركة التي تجمع افراد المجتمع وفق اهداف وتطلعات مجتمعية عامة من شأنها ان تنعكس على حالة الاستقرار في المجتمع .

ثانيا– أزمة التغلغل:

نعني بهذه الازمة قيام الدولة بدورها في ارساء المؤسسات الادارية والاقتصادية اذ تسعى الدولة في هذه الحالة الى ايجاد دور وظيفي جديد ومتقدم تستطيع من خلاله أن تعمل على أرساء قواعد الاستقرار في المجتمع، وذلك من خلال تنشيط فعاليات واداء هذه المؤسسات بما يؤدي الى تقديم خدماتها الى افراد المجتمع بصورة مرضية وبانسجام مع رغباتهم وطموحاتهم، فضلاً عن ذلك فان الدولة تصوغ أهدافها وبرامجها في ضوء خبرة وحاجات المجتمع والتي يكتسبونها من خلال وجودهم في مجتمعهم الذي ينتمون اليه ، وكما يحدد ذلك عالم الاجتاع كارل مانهايم[٢١] اذ يرى ان ما تقوم به الدولة من أصلاحات وانجازات عبر مؤسساتها الادارية والوظيفية في سبيل تحقيق واقع اجتماعي أفضل في تقديم الخدمات العامة في مجالاتها كافة والاهتمام بشؤون المواطن وتأمين الرعاية الكاملة له ، وتوفير متطلباته الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع . اذ من شأن ذلك أن يؤدي الى أيجاد نوع من التضامن والتماسك بين اعضاء المجتمع ، اذ يشعر افراد المجتمع بان الدولة تعمل لصالحهم، وتشعر بحاجاتهم الاساسية، مما يولد علاقة ايجابية بين الفرد والدولة، وهذا ما ينعكس على طبيعة الاستقرار في المجتمع فلا وجود للحاجة أو العوز أو قلة الخدمات .

أن اغلب المجتمعات العربية مع الاسف الشديد لا تنظر الى هذه الناحية بصورة فاعلة وايجابية فضلاً عن ان أغلبها لا تمتلك مؤسسات ذات طبيعة تركيبية ووظيفية مرنة ومنسجمة قادرة على تقديم خدمات تلبي حاجات أجتماعية وأنسانية عامة، بل نجد من ان أغلب مدنها تأخذ ابعاداً طبقية وخصوصية مثل دور المهندسين أو الاطباء أو الاساتذة حيث تمتع بخدمات عالية الجودة من حيث التصميم والإنارة وخدمات الطرق والاسواق فيما نجد ان هناك العديد من المناطق تشكو البؤس والاهمال ولا تتوفر لها ابسط انواع الخدمات من طرق ومياه الصرف الصحي والإنارة فضلاً عن انتشار العشوائيات والبيوت القديمة مما ينعكس سلباً على حياة المواطنين، الذين يعبرون عن ذلك بتحدي الدولة بالقيام بالمظاهرات والعصيان وتحدي النظام والمطالبة بحقوقهم مما ينعكس سلباً على حالة الاستقرار بصورة عامة في المجتمع.

( ) علي اسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص .

( ) **Ral Mannheim– ideology and utopia introduction to the sociality of knowledge London – , first publ, p. . .**

ثالثا – ازمة التكامل :-

يتطرق مفهوم التكامل Int gration الى تلك العملية التي من شأنها أحالة الجزئيات المتناثرة الى عناصر اساسية تشكل فيما بينها نسقا كليا متجانسا اذ يشكل هذا المفهوم بحد ذاته نظرية متكاملة تنظر الى المجتمع باعتباره نسق مكون من وحدات جزئية هي النظم الاجتماعية اذ تتجمع هذه النظم وتترابط على هيئة بناء متجانس ومتماسك . كما تتعلق هذه الازمة بكيفية خلق دوافع وأتجاهات متكاملة وموحدة في المجتمع ، ينتمي فيه الفرد الى الكل، والنظر الى المجتمع على انه مكون من تشكيلات متداخلة (Cont llations) من الأنساق الفرعية للقوة التي تقوم كل منها حول مصالح مشتركة ينتظم فيها الناس المتشابهون نسبيا، ولما كان الافراد مختلفين في قدراتهم واتجاهاتهم فانه سرعان ما تقيم حدود بينهم تعمل على حمايتهم مما يولد كيانات وانساق[٢٢] مبعثرة وغير متحدة للوصول الى الاهداف العامة أو قد تتعارض المصالح فيها، وعلى هذا الاساس فان عملية التكامل سوف تمكن المشتركين من تحقيق ما لم يستطع كل فرد تحقيقه بمفرده ومن ذلك سوف يكون افراد المجتمع متكاملين في قدراتهم واهدافهم واتجاهاتهم نحو تحقيق مصالحهم .

ان المجتمعات العربية ضمن سعيها الى ايجاد الاستقرار عليها ان تسعى من خلال هذه الازمة القيام بعملية التكامل والتوافق والتحكم بين المصالح المتضاربة بين كافة افراد المجمع وذلك من أجل تكامل الخدمات اولا والحصول على أجماع واسع ومشترك حول المصلحة العامة وعدم تميز فئة على اخرى في الحقوق ومنح الامتيازات والمصالح التي يمكن ان تمنحها الحكومة الى الشعب ثانيا .

أن أزمة التكامل لا تقتصر على المصالح المادية فقط بل تمتد الى تنظيم الحياة الفكرية والسياسية ، حيث تقوم المؤسسة السياسية بوضع الاليات والبرامج اللازمة لذلك وفي مقدمتها الالتزام بالممارسات الديمقراطية التي تتضمن الحوار وتكامل وتجانس الاراء بين كافة القوى السياسية والاجتماعية المكونة للمجتمع ، اذ من شأن ذلك ان يحقق حالة من التوحد في الاهداف والممارسات التي تنعكس ايجابا على حالة الاستقرار في المجتمع .

رابعا– ازمة المساهمة :

المقصود بهذه الازمة هو أشعار المواطنين في المجتمع بان لهم مساهمة في السلطة السياسية وادارة البلاد، وانهم يشتركون في تقدير امورهم بواسطة مساهمتهم في التعبير عن ارائهم وعقائدهم الفكرية والسياسية واقامة القواعد التي تؤكد هذه المشاركة من قيام السلطة السياسية بأشراك جميع افراد المجتمع في الفعاليات والبرامج السياسية ، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، على ان تتميز هذه المشاركة بالفعالية والايجابية وان تشمل جميع طبقات المجتمع بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما تشمل ازمة المساهمة تعميق الوعي السياسي والاجتماعي والايجابي الهادف الى بناء المواطن وضمن المعايير والقيم المجتمعية ووفق اطار فكري وانساني منفتح وذا رؤى شاملة لواقعية الحياة الاجتماعية لجميع شرائح المجتمع وبمختلف اطيافه الدينية وقومياته ومن ذلك فان على السلطة السياسية في المجتمعات العربية وفي سعيها لتحقيق الاستقرار ان تقوم باعتماد القواعد والقوانين التي تضمن اسس المساهمة الفعالة وذلك عن طريق السماح بتشكيل الجمعيات والاحزاب السياسية واطلاق حرية التعبير والانتماء السياسي وتعميق أسس الشرعية السياسية واعتماد المعايير المجتمعية من خلال توفير شفافية المعلومات في جميع ما تقوم به السلطة السياسية من فعاليات وما يمكن ان تأخذه من قرارات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تهم المجتمع بكامل شرائحه الاجتماعية والطبقية والمهنية .

خامسا – أزمة التوزيع :

( ) ابو النجا العمري، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية ، مكتبة الجامعة ، الاسكندرية ، ط (m .

المقصود بأزمة التوزيع هو ان الثروات الوطنية يجب ان تسهم في رفع مستوى افراد المجتمع، وتشعرهم بان الثروة الوطنية بجميع اشكالها لا تعود لفئة او جزء من المجتمع وانما لجميع افراد المجتمع، وفي هذا الشأن يجب ان تتصف السلطة السياسية في أي مجتمع بتحقيق الاستقرار بالقدرة التوزيعية (Distribution Capability) أي القدرة على توزيع الموارد (السلع والخدمات والوظائف) على الافراد والجماعات والاقاليم بشكل يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وبصورة متساوية . ان القدرة التوزيعية جاءت من خلال تطور وظائف السلطة السياسية من مجرد ممارسة للنظام الاجتماعي الى اداة منظمة للمجتمع مما سيساعد على تنظيم المجتمع واستقراره[٢٣].

ان علاقة الازمة التوزيعية في الاستقرار الاجتماعي والسياسي تأتي من خلال قيام الدولة في القضاء على التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة التوزيعية للثروات بين افراد المجتمع إذ أن عدم تحقيق ذلك من شأنه ان يترتب عليه اثار نفسية واجتماعية وتبرز من خلالها صراعات طبقية من شأنها ان تهدد عملية الاستقرار في المجتمع، حيث تأخذ العديد من الابعاد من خلال المظاهر التالية :

اولا- ضعف الاندماج ما بين الفئات الاجتماعية التي يضمها المجتمع من خلال هيمنة بعض الفئات التي تستأثر بالقوة الاقتصادية أو النفوذ السياسي مما يؤدي الى سطوتها على فئات اجتماعية اخرى أو يؤدي ذلك الى نوع من الصراع الطبقي ينعكس سلبا على لاستقرار في المجتمع .

ثانيا- انهيار النظم والقوانين الاجتماعية الرسمية واضطراب الترتيب الاجتماعي[٢٤] (Social stratification) وحدوث التغير غير المستقر والذي يحدد المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد على اسس عوامل اقتصادية او قرابية او طائفية لا علاقة لها بشرط الكفاءة او الجهد المبذول مما يبرز حالة من التمايز بين افراد المجتمع تؤدي الى ظهور الصراعات والنزاعات بين أفراده حيث تهدد عملية التماسك الاجتماعي والولاء الوطني وتعرض حالة الاستقرار بصورة عامة الى التصدع والتمزق.

ثالثا- ضعف عملية الابداع الذاتي والحافز للعمل والمسؤولية بين افراد المجتمع من خلال مساواة الانسان المبدع مع غيره الذي لا يمتلك الموهبة والابداع سواء في المكانة الاجتماعية او الاجور او الدخل اذ من شأن ذلك ان يؤدي الى عدم اندفاع الفرد الذاتي للعمل بالاضافة الى هجرة الكفاءات العلمية خارج الوطن مما يضيع على المجتمع جهود علمية ووطنية من خلال افراغ المجتمع من الكفاءات العلمية التي يمكن ان تقوم بدور هام ورئيسي في تطوير المجتمع وبناء استقراره على اسس علمية صحيحة .

بعض مرتكزات تحقيق الاستقرار في المجتمعات العربية :

ان تحقيق الاستقرار في أي مجتمع من المجتمعات لا يأتي بصورة ميكانيكية من غير توفر الشروط الموضوعية التي يجب ان تسعى اليها تلك المجتمعات عبر سلطتها السياسية لكي تقوم بتحقيق الاستقرار ومن هذه الاليات والشروط الموضوعية بنية السلطة او طبيعة ممارستها الوظيفية او علاقاتها مع الشعب والتي يمكن اجمالها على النحو الاتي :

( ) فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة الدكتور محمد عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط (
: .

( ) محمد شمال حسن ، قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد : ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،).

(- أهمية اتسم السلطة السياسية في المجتمعات العربية بالسمات الشرعية والقانونية والتي تعد أهم السمات البنيوية والوظيفية وذلك لما تعبر عنه السمة الشرعية في حالة الرضا التام عن كيفية انبثاق السلطة وفق مبررات وجودها ومن خلال الممارسات الديمقراطية والدستورية والاجماع الشعبي على وجودها كممثل للشعب .

-- التأكيد على ثبات النظام الدستوري وتعزيز قوة وفعاليات المؤسسات السياسية والدستورية والالتزام بالضوابط الدستورية التي تعبر عن الإرادة الشعبية في تحقيق الأهداف والتطلعات ضمن الأسس القانونية السائدة في المجتمع .

-- التأكيد على عملية الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي تعبر احد أهم المبادئ الاساسية في بنية ووظائف السلطة السياسية وذلك من خلال عدم تمركز السلطة أو سيادة الممارسات الدكتاتورية أو الفردية ، حيث يتحقق الفصل بين السلطات الرقابية الداخلية وعدم تجاوزها لممارسات السلطة القانونية أو القواعد الدستورية .

- ضرورة أيمان السلطة السياسية في المجتمعات العربية بالتبادل السلمي للسلطة كونه يشمل استراتيجية عقلانية في بنية فكر السلطة كما يعبر عن الترجمة الحقيقية في التزامها بالقانون والاحكام الدستورية ويعد استخدام التبادل السلمي من اهم عناصر تحقيق الاستقرار في المجتمع بصورة عامة.

-- يمثل العنف السياسي احد أبرز معوقات الاستقرار في المجتمع في ضوء هذه الحقيقة الواقعة فان المؤسسة السياسية في كافة المجتمعات العربية تعلب دورا هاما في محاربة العنف السياسي من خلال القضاء على بؤر العنف بكل اشكاله والعمل على سيادة القانون ومنع الاحتقان العرقي والطائفي وضمان الحريات العامة وسيادة الممارسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة افراد المجتمع وعدم تهميش الاقليات الدينية أو العرقية والايمان بطرق الحوار السلمي في حل المنازعات الداخلية .

- تمثل الحرية مطلبا انسانيا اذ ان ممارسة الحرية في مقوماتها السياسي والاجتماعي من شأنه ان يخلق مجتمعا ابتكاريا لا يسود فيه الخوف والاستعباد مما يؤدي على قيام علاقات انسانية أجتماعية أيجابية ما بين المانح للحرية وممارساتها ومن خلال ذلك فان الدولة (السلطة السياسية) في اعتبارها الحرية حتمية اجتماعية عليا فانها تسعى الى تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع .

-- العمل على تحقيق الامن بكل ابعاده الاجتماعية والاقتصادية بأعتباره من المهام الاساسية في المجتمع كما يمثل البنيان الاساسي في تحقيق الاستقرار بصورة تامة ويأتي هذا الدور من خلال الاهتمام بصورة جيدة ومتوازنة ببناء أجهزة ومؤسسات أمنية ذات توجهات وطنية ومجتمعية تكون قادرة على حفظ الامن في المجتمع وفق اساس سيادة القانون وتحقيق الامن الجماعي بصورة عامة .

-- في ضوء تعدد الاقطاب السياسية وزيادة الاضطرابات الداخلية والاطماع الخارجية وعودة الظاهرة الاستعمارية بشكل جديد فان الدفاع عن السيادة الوطنية والارادة الشعبية يعد من أهم ادوار السلطات السياسية في المجتمعات العربية في سعيها للاستقرار وهذا الدور لا يمكن ان يتحقق الا من خلال أتسام هذه السلطات بالشرعية أولا وتمثلها لارادة الشعب ثانيا.

-- تشكل الهوية المميزة الموحدة أحد أهم عوامل اظهار وحدة وتماسك المجتمع والتي تعكس حالة التضامن الاجتماعي وخلق التجانس بين افراد المجتمع وتقوية الروابط الوطنية وتجسيد المواطنة والانتماء حيث تمثل الهوية الموحدة والوطنية ورفض حالة التجزيء والفردية ومن هذه الحقيقة فان المؤسسة السياسية يجب ان تكون قادرة على

تجسيد هوية موحده تضم كافة افراد المجتمع كما تعمل على محاربة التشتت أو الولاء للهويات الفرعية تحقيقا لوحدة المجتمع والعمل على استقراره .

ان هذه المرتكزات لا يمكن ان تعمل بصورة منفردة لتحقيق الاستقرار اذ ان عملية الاستقرار تعني بناء مجتمع متطور وسليم قادر على الابداع ومنافسة المجتمعات المتقدمة فضلا عما تقدم من مرتكزات فلابد ان تراعي المجتمعات العربية في سعيها الى بناء الاستقرار في بعديه السياسي والاجتماعي والذي يتضمن التنمية الشاملة وذلك من خلال أستحداث نمط من التنمية الشاملة والمتوازنة في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطبيق العدالة الاجتماعية والقضاء على ظاهرة الفساد بكل أشكالها السياسية والادارية والاخلاقية اذ ان من شأن الفساد أن يهدد الاستقرار في اعمق مرتكزاته بما يخلق من أنهيار للقيم والمعايير الاخلاقية والمؤسسية في المجتمع. فضلا عن ذلك فان توجهات المجتمعات العربية في الاستقرار يتطلب منها أشاعة مبدأ التسامح من خلال أيجاد آليات ووسائل اجتماعية وفكرية التي من شأنها أن تخلق حالات من التقارب والانسجام والتضامن بين افراد المجتمع الواحد وهذا ما تم ملاحظته بصورة واضحة في ثورات الربيع العربي حيث ظهر التناحر وعدم الانسجام وعدم الاتسام بالتسامح أو تحقيق المصالحة الوطنية وظهور العديد من الخصومات الطائفية والتي أثرت سلبا على مرحلة الاستقرار ما بعد الثورة حيث استمر القتال بين أفراد المجتمع الواحد مما يمهد الى حرب أهلية تكون قاتلة بالنسبة إلى الاستقرار لفترة طويلة . كما يمكن عد القضاء على البطالة أحد الآليات المحورية والرئيسية في عملية الاستقرار من خلال تنظيم الوسائل المنهجية والخطط السلمية في عمليات التنظيم الاجتماعي للموارد البشرية والمادية وإقامة المشاريع الصناعية والعمرانية والخدمية وتعزيز فرص العمل لكل الشرائح الاجتماعية وبدون تمييز .

ان اتجاهات الاستقرار أو عدم الاستقرار في المجتمعات العربية يتطلب العديد من الإسهامات في الفعل السياسي المتوازن للسلطات السياسية في المجتمعات العربية وبناء هذه السلطات على الأسس العقلانية والديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام إرادة المواطن العربي وحقه في الحياة الحرة الكريمة.